ان يجوز لا تفعل بكن خيرا لكل با ضمار ان لم تقدروا
قد ابوا ذكر مطلقا فالاولى ان يضرب عن هذا التعليل
صفحا الى غيره بان يقال علة امتناع الاضمار بعد النفي
انما هي المنافات لان النفي اخبار مقطوع به غير
مشكوك فيه فلا دلالة له على الشرط الذي هو للشك
وعلى حظر ان يكون وان لا يكون بخلاف سائر الا
شياء الخمسة فانها تشارك الشرط في كونها غير مقطوعة
للوجود وعلى هذا التمس لي مالا انفقه لان
المعنى ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب
خيرا لكل لانك لما عرضت عليه النزول ثم جئت بالجواب
علم انه مبني على النزول فان قلت اليس قولك الا
تنزل يدع الى ان لم تنزل فكيف جوزته قلنا انه
لا يدل على ذلك وانما تدل عليه ان لو كان الكلام
نفيا والعرض لا يكون نفيا بد ان يكون استفهام على
سبيل التوقع والرجاء للنزول ثم من الواجب

ان يعلم

ان يعلم ان المضارع الواقع في هذا المواقع انما ينجزم
اذا قصد به الجزاء فان لم يقصد كان مرفوعا اما
وصفا لما سبق نحو قوله تعالى فهب لي من لدنك وليا
يرثني الى وليا وارثا او حالا عنه نحو قد ربهم في حو
ضهم يلعبون اي لاعبين او قطعا او استيانا نحو
لا تذهب به تغلب عليه اي انت تغلب عليه قوله
ومن السماعية اسما انجزم المضارع على معنى ان
وهن تسعة اعلم ان هذه الاسماء وضعت موضع
ان لضرب من الايجاز والاختصار وبيانه ان الك
اذا اردت من تضرب اضرب كان حقه ان يقال
ان تضرب زيدا اضرب زيدا وان تضرب عمرا اضرب عمرا
ان تضرب خالدا اضرب خالدا الى ما لا يمكن حصره
ولا تقدر على اتمام استيفائه فاتى باسم عام يشتمل الجميع
وشركا استعمالا ان معه فعلا من تضرب اضرب
فدل ذلك على كل انسان فلما حكم بالمية ذلك
وبين لتضمنه معنى ان وهو منصوب المحل على المفعولية

Copyright © King Saud University